

دور نظام الرقابة الداخلية في تطبيق متطلبات الأداء البيئي في الشركات النفطية الليبية

من وجهة نظر المراجعين الخارجيين للشركات النفطية

سماح منصور صوان¹، عدنان عياد الغليظ²

¹ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، ليبيا

² كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة صبراتة، ليبيا

adnan.elghaled@sabu.edu.ly

ملخص الدراسة:

هدفت الدراسة إلى معرفة دور نظام الرقابة الداخلية في تطبيق متطلبات الأداء البيئي من خلال دراسة ميدانية على الشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط من وجهة نظر المراجعين الخارجيين للشركات النفطية، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي والتحليلي من خلال دراسة ميدانية على المراجعين الخارجيين للشركات النفطية لمعرفة وجهة نظرهم حول دور نظام الرقابة الداخلية في تطبيق متطلبات الأداء البيئي في الشركات النفطية الليبية، وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج منها ضعف الرقابة الداخلية في تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي في الشركات النفطية الليبية، كما يوجد انخفاض في مستوى إدراك المراجعين الداخليين لإجراءات متطلبات تقييم الأداء البيئي وأهمية تطبيقها داخل الشركات النفطية الليبية، وأوصت الدراسة بضرورة العمل على إنشاء مراكز رقابية مختصة تعنى بالأداء البيئي وتقوم بمراقبة التأثيرات البيئية للشركات النفطية، بالإضافة إلى تطوير المفاهيم والخبرات البيئية لدى العاملين من خلال إقامة الدورات التدريبية والندوات العلمية والتشجيع على حضور الملتقيات التي تعنى بالقضايا والتأثيرات البيئية.

الكلمات المفتاحية: الرقابة الداخلية، الأداء البيئي، الشركات النفطية الليبية، المراجعين الخارجيين.

Abstract

The study aimed to know the role of the internal control system in the application of environmental performance requirements through a field study on the oil companies affiliated with the National Oil Corporation from the point of view of external auditors. On the role of the internal control system in the application of environmental performance requirements in Libyan oil companies, the study reached to several results, including a decrease in the role of internal control in applying environmental performance assessment requirements in Libyan oil companies, and there is a decrease in the level of internal auditors' awareness of the procedures for assessment requirements. Environmental performance and the importance of its application within the Libyan oil companies, the study recommended the need to work on establishing specialized and independent control centers concerned with environmental performance that monitor the environmental impacts of oil companies, in addition to developing environmental concepts and experiences among workers through the establishment of training courses and scientific seminars and encouragement to attend the forums that It deals with environmental issues and influences. **Keywords:** internal control, environmental performance, Libyan oil companies, external auditors.

المقدمة

نظام الرقابة الداخلية هو احد الأنظمة الموجودة داخل الشركة والتي تؤثر وتتأثر بكفاءة أدائه، لكونه الوسيلة والأداة الفاعلة في تحقيق أهدافها، وبما ان الرقابة الداخلية تعد امراً حتمياً تقتضيه الإدارة العملية الحديثة للمحافظة على الموارد المتاحة من خلال تقييم الأداء لمعرفة نقاط القوة وتدعيمها وتشخيص نقاط الضعف ومعالجتها، ونتيجة للأضرار التي لحقت بالبيئة نتيجة للتأثيرات السلبية لأنشطة الشركات، ومنها حدوث ثقب في طبقة الأوزون والتغيرات المناخية، فقد تم اتخاذ إجراءات دولية لحماية البيئة، وترتب على ذلك ان العديد من الدول أعدت قوانين وسياسات بيئية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية مع

المحافظة على البيئة من الأضرار المختلفة، كما قامت الجهات المهنية بإصدار مجموعة من المعايير والإرشادات لمراجعة الأنشطة البيئية للشركات، ولقد تطورت مهام ومسؤوليات نظام الرقابة الداخلية مع التطور الحاصل في أعمال الشركات، من خلال التأكد وفحص الإجراءات المتبعة لحماية البيئة ومدى الالتزام بتطبيقها، من أجل الحد من مخاطر التلوث البيئي، وتعمل الرقابة الداخلية كوسيلة للتأكد من الالتزام بالقوانين والسياسات والبرامج الإدارية البيئية داخل الشركات، وفي هذه الدراسة تبلورت الفكرة حول معرفة دور الرقابة الداخلية في تطبيق متطلبات الأداء البيئي.

مشكلة الدراسة:

ان احد القضايا المهمة التي تواجه دول العالم اليوم مشكلة التلوث البيئي سواء على مستوى المياه أو التربة أو الهواء، وتتمثل هذه المشكلة بأنواع عديدة من الملوثات والتغيرات المناخية، والتي باتت تؤرق المجتمع لما لها من مخاطر متمثلة بتهديد حياة البشر والكائنات الحية الأخرى سواء في الوقت الحاضر أم المستقبل، وتمثل نظم الرقابة الداخلية على الأمور البيئية صمام الأمان لضمان أن الشركات تعمل وفقاً للقوانين والسياسات والإجراءات المعتمدة لتقديم منتجات نظيفة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية ومراعاة المحددات العالمية للتلوث وتقديم تقارير موثوق بها تخدم مختلف الأطراف ذات العلاقة وتحاول الدراسة توضيح دور الرقابة الداخلية في تطبيق متطلبات الأداء البيئي لتصميم بيئة رقابية ايجابية على الأمور البيئية تكون الأساس الفاعل في تقوية بيئة الرقابة الداخلية ثم تقييم المخاطر البيئية التي تحيط بالشركات وإيجاد الفرص لإجراء التحسينات على الأداء البيئي قبل نظام الرقابة الداخلية خاصة في حالة تمتعه بالاستقلالية والموضوعية في عمله وتلقي الدعم من قبل الإدارة، وقد انطلقت هذه الدراسة من مشكلة مفادها أن البيئة تواجه على المستويين العالمي والمحلي بشكل خاص تدهور خطير وان أسباب هذا التدهور عديدة وقد يكون إحداها ضعف دور ومهمة نظام الرقابة الداخلية في المجال البيئي وعدم وجود إطار للرقابة الداخلية البيئية، وبناء على ما سبق يمكن طرح التساؤل التالي:

ما دور الرقابة الداخلية في تطبيق متطلبات الأداء البيئي ؟

وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح التساؤلات التالية:

فيما تتمثل إجراءات المتطلبات الأساسية لتقييم الأداء البيئي؟ ما مدى إدراك أنظمة الرقابة الداخلية لأهمية تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي؟ ما الصعوبات التي تحول دون القيام بتطبيق إجراءات تقييم الأداء البيئي؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء طبيعة المشكلة وما هو مستهدف من دراستها فإن فرضيات الدراسة تتمثل في التالي:

- 1- لا يوجد دور للرقابة الداخلية في حماية البيئة يؤدي لتقديم منتجات نظيفة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية من خلال تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي.
- 2- لا يدرك المراجعين الداخليين إجراءات متطلبات تقييم الأداء البيئي وأهمية تطبيقها داخل الشركات النفطية.
- 3- لا توجد صعوبات تحول دون القيام بتطبيق إجراءات تقييم الأداء البيئي.

أهمية الدراسة:

تكتسب هذا الدراسة أهميتها في كونها محاولة ضمن إطار الاهتمام الدولي والإقليمي للحفاظ على البيئة وتحسين وترشيد الأداء البيئي للشركات، عن طريق دراسة دور الرقابة الداخلية في تطبيق متطلبات الأداء البيئي لمواجهة المشكلات البيئية عن طريق الرقابة الفعالة المستندة الى التشريعات والمحددات البيئية المحلية والدولية.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى:

- 1- توضيح الإطار العلمي الخاص بمتطلبات تقييم الأداء البيئي.
- 2- معرفة دور الرقابة الداخلية في تطبيق إجراءات متطلبات تقييم الأداء البيئي والتأكد من درجة الالتزام بتطبيقها وفعاليتها في تقييم وتقويم أداء الشركات النفطية ومعرفة مدى إدراكهم لأهمية هذه المتطلبات.
- 3- الصعوبات التي تحول دون القيام بإجراءات متطلبات تقييم الأداء البيئي.

منهجية الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة واختبار فرضياتها، تم الاعتماد على المنهج الوصفي من خلال دراسة الكتب والدوريات والمجلات، والمقالات العربية والأجنبية، والدراسات السابقة العربية والأجنبية، والبحوث المنشورة على الانترنت ذات العلاقة بالدراسة، واستخدام المنهج التحليلي للدراسة الميدانية والأسلوب الإحصائي حيث تم تصميم استبانة احتوت على عدد من الأسئلة، ووزعت على عينة الدراسة.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المراجعين الخارجيين المزاولين لمهنة المراجعة بمدينة طرابلس، ومما من سبق لهم مراجعة الشركات النفطية من خلال مكاتب المراجعة المرخص لها من قبل نقابة المحاسبين والمراجعين الليبيين، حيث تم توزيع استبانات على عدد (50) مراجع. الدراسات السابقة :

1- دراسة (البكوع وآخرون، 2010) بعنوان "نموذج مقترح لتطوير نظام الرقابة الداخلية على تكاليف التلوث البيئي"، هدفت الدراسة إلى تحديد مكونات الرقابة الداخلية البيئية ومتطلباتها واقتراح نموذج لتطوير هذا النوع من الرقابة في الشركة العامة للأسمنت الشمالية بالعراق، خلصت هذه الدراسة الى مجموعة من النتائج أهمها ضعف الوعي البيئي لدى الموظفين في الشركة، على الرغم من وجود اختصاصات وظيفية تهتم بهذا الموضوع، كما يوجد قصور في أداء الشركة البيئي، إذ أن هنالك مخالفات بيئية للقوانين والمعايير والحدود المسموح بها للملوثات، والتي حددتها هيئات مختصة بهذا المجال، كما خلصت الدراسة الى مجموعة من التوصيات أهمها على الشركة تبني خطط وسياسات جدية من أجل الحفاظ على البيئة من الملوثات التي تصدرها المراحل الإنتاجية المختلفة للشركة، و إعداد وتطوير معايير ومقاييس على مستوى الوزارة تبين مستويات التلوث البيئي المسموح بها والعقوبات التي يمكن أن تتحملها الشركة في حالة تجاوزها.

2- دراسة (الأفندي وآخرون، 2011) بعنوان "تفعيل دور أجهزة الرقابة الداخلية في تقييم الأداء البيئي"، هدفت الدراسة الى قياس الأداء البيئي و الإفصاح عن الأنشطة البيئية بعد قياسها و تكاليفها في الشركات الصناعية بالموصل، و توصلت هذه الدراسة الى جملة استنتاجات أهمها أن رقابة نظام الرقابة الداخلية على تخطيط الأداء البيئي في

الشركات عينة الدراسة لا ترقى إلى أن تكون فعالة، لأنها لا تدقق فاعلية خطط الأداء البيئي، وإن كادر الرقابة الداخلية له دور مؤثر و فاعل في الرقابة على الأداء البيئي، و قدمت الدراسة جملة توصيات أهمها ضرورة اهتمام إدارات الشركات الصناعية بأجهزة الرقابة الداخلية فيها أو زيادة وعيها في مجالات الإدارة و التخطيط البيئي لرفع كفاءة و فاعلية رقابة نظام الرقابة الداخلية على التخطيط البيئي، و كذلك ضرورة تفعيل دور أجهزة الرقابة الداخلية في الرقابة على قياس و تحليل تكاليف الأنشطة البيئية و الإفصاح عن الأداء البيئي كما و نوعا.

3- دراسة (حنون، 2016) بعنوان "نظام الرقابة الداخلية ودوره في تعزيز تقنية الإنتاج النظيف وانعكاساته على البيئة" في الشركة العامة للإسمنت الجنوبية بالعراق، هدفت الدراسة الى معرفة دور نظام الرقابة الداخلية في تعزيز تقنية الإنتاج النظيف لما لها من أهمية وأثر في حياة الانسان وسلامته فضلاً عن البيئة المحيطة به، وخلصت الدراسة الى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود نظام فاعل للرقابة الداخلية يساعد الإدارة في تحقيق أهدافها الخاصة بالأداء لاسيما الأداء البيئي ويسهم في دعم تقنية الإنتاج النظيف من خلال الحد من الهدر في الموارد الطبيعية، فضلاً عن الاسهام في جودة التقارير المالية وضمن الالتزام بالقوانين والتعليمات وتجنب إلحاق الضرر بسمعة الشركة وعدم تحملها تكاليف إضافية، وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها، ضرورة وجود نظام رقابة داخلية فاعل في الشركة لغرض الإسهام في مساعدة الإدارة في تحقيق اهدافها لاسيما في المجال البيئي، والعمل على تلافي أي قصور في مقومات أنظمة الرقابة الداخلية الأساسية بما يؤمن او يجعل نظام الرقابة الداخلية فاعل في تحقيق أهدافه.

4- دراسة (العربي، 2017)، بعنوان "دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة"، تهدف الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي من خلال دراسة ميدانية على الشركات النفطية التابعة للمؤسسة الوطنية للنفط الواقعة في المنطقة الشرقية، وتوصلت الدراسة إلى أنه ليس هناك دور للمراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي في الشركات النفطية قيد الدراسة، وأنه ليس لدى المراجعين الداخليين الشهادات المهنية أيضاً التي تؤهلهم للقيام بهذا الدور ، وأوصت الدراسة بالاهتمام

بالمراجعة البيئية والعمل على تأهيل المراجعين الداخليين في مجال المراجعة البيئية للمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة.

5- دراسة (مراد وآخرون، 2015)، بعنوان "أهمية المراجعة البيئية في تطوير الأداء البيئي في الشركات"، استهدفت الدراسة قياس مدى تطور مهنة المراجعة لتشمل الأمور البيئية، وإبراز الدور الذي تلعبه المراجعة البيئية في تحسين الأداء البيئي ومعرفة الأبعاد التطبيقية للمراجعة البيئية في البيئة الجزائرية، وتوصلت الدراسة الى عدم قدرة النظام المحاسبي بالشركة على تقديم معلومات على أثار نشاطاتها على البيئة والمجتمع بشكل دقيق، وعدم أخذ التدابير اللازمة لتقليل من الأخطار المترتبة على أنشطتها من أجل تحسين أدائها البيئي، كما أوصت بضرورة قيام مراجعين متخصصين في المجال البيئي بمتابعة الأداء البيئي للشركات، و تحديد كل الالتزامات والتكاليف بدقة لتحديد نتيجة الأداء البيئي لأي نشاط تزاوله الشركات.

6- دراسة (علي، 2014) بعنوان "دور ومسؤولية مراجع الحسابات في مراجعة الأداء البيئي للشركات"، هدفت الدراسة الى التعرف على دور المراجع الخارجي في مراجعة الأداء البيئي للشركات بما يتلاءم مع بيئة الأعمال المصرية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها أن مفهوم المراجعة البيئية لا يزال غير واضح لدى الأطراف المهتمة بعملية المراجعة في مصر، في حين يوجد اتفاق بين جميع الطوائف المهتمة بعملية المراجعة البيئية في مصر حول مسؤولية المراجع الخارجي عن مراجعة مدى التزام الشركة بالقوانين البيئية، كما أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: أن تقوم الجهات التشريعية في مصر بإجراء تعديلات في القوانين ذات الصلة بمهنة المحاسبة والمراجعة بإلزام الشركات الصناعية بالإفصاح عن الأداء البيئي بشقيه المالي و غير المالي.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

طبيعة نظام الرقابة الداخلية في ظل التوجه البيئي :

تطور دور نظام الرقابة الداخلية ليشمل تقييم مدى الالتزام بسياسات الشركة، وتحقيق كفاءة استخدام الموارد المتاحة، والارتقاء بالكفاية الإنتاجية إلى جانب المحافظة على ممتلكات الشركة وضمان الدقة الحسابية للعمليات والسجلات.

نظام الرقابة الداخلية:

عرف المعيار الدولي للمراجعة (No ISA 400) في الفقرة الثامنة منه الرقابة الداخلية بأنها كافة السياسات والإجراءات التي تتبناها إدارة الشركة لمساعدتها قدر الإمكان في الوصول إلى هدفها في ضمان إدارة منظمة وكفاءة للعمل من خلال الالتزام بسياسات الإدارة، فضلاً عن حماية الموجودات واكتشاف الغش والخطأ ودقة واكتمال السجلات المحاسبية، وتهيئة معلومات مالية موثوقة في الوقت المناسب. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 1998).

وقد عرف المعهد الأمريكي للمحاسبين الرقابة الداخلية بأنها الرقابة الداخلية تتطوي على الخطة التنظيمية وجميع الطرق والمقاييس المتناسقة التي تتبناها الشركة لحماية الأصول، ومراجعة دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها والارتقاء بالكفاءة الإنتاجية والتشجيع على الالتزام بالسياسات الإدارية المحددة مقدماً. (عاشوش وآخرون، 2011)

أنواع الرقابة الداخلية البيئية:

وفقاً للإنقوساي يمكن ان يأخذ دور الرقابة على البيئة أنواع عديدة منها الرقابة المالية البيئية، التي تستخدم لتحديد ما إذا كانت القوائم المالية للجهة محل الرقابة تعكس تكاليفها البيئية، ورقابة الأداء البيئي التي تعني التأكد من أن الأموال المصروفة قد حققت الأهداف المطلوبة والمحددة سلفاً، ورقابة الالتزام البيئي لتقييم مدى الالتزام بالقوانين والاتفاقيات البيئية. (النحاس، 2020)

الأداء البيئي:

يعكس الأداء البيئي، تفاعل الشركات مع البيئة المحيطة من خلال كيفية استغلال وإدارة الموارد الطبيعية والتحكم في التلوث، وقد تم وضع مواصفات قياسية عالمية للإدارة البيئية وقياس الأداء البيئي بواسطة اللجنة الفنية التابعة للمنظمة العالمية للمواصفات القياسية، والتي تعرف بـ(ISO 14000) وهي "مجموعة من المواصفات القياسية التي تغطي الجوانب البيئية المتعلقة بالمنتج، وتقييم الأداء البيئي وتحليل دورة حياة المنتج بيئياً".

(<http://almadar.be/archives/53612>)

أولاً: مفهوم الأداء البيئي:

عُرف الأداء البيئي حسب معيار الأيزو 14031 على أنه النتائج القابلة للقياس لنظام الإدارة البيئية في منظمة ذات علاقة بالتحكم في الجوانب البيئية والناجمة عن الأهداف والسياسات البيئية. (عرب، 2012)

كما عرف الأداء البيئي بأنه كل تصرفات الشركات اتجاه البيئة بغض النظر عن قابليتها أو عدم قابليتها للقياس، وبغض النظر عن تأثيرها عليها من عدمه، أي أن الأداء البيئي هو كل تأثير للمنظمة على البيئة سواء كان ذلك إيجابياً أم سلبياً. (الشحادة، 2010)

ثانياً : أبعاد الأداء البيئي:

يشتمل مفهوم الأداء البيئي على الأبعاد التالية:

1- **الكفاءة البيئية:** والتي عرّفها Etiziony "على أنها قدرة المنظمة على تحقيق أهدافها، والتي تعد مؤشراً لنجاح النظام المطبق من عدمه، وتعتمد المعايير المستخدمة في قياسها على النموذج المستخدم في دراسة المنظمات، وغالباً ما يُستخدم هذا المتغير بوصفه متغيراً تابعاً لمتغيرات مستقلة أخرى مثل بناء السلطة وأنماط الاتصال وأساليب الإشراف و الروح المعنوية والإنتاجية".

2- **الفعالية البيئية:** عُرّفت الفعالية البيئية من قبل مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة على "أنها تقديم سلع وخدمات بأسعار تنافسية تلبي حاجات المستهلكين وتحسن نوعية الحياة، وهذا بالحد من الآثار البيئية تدريجياً، مع المحافظة على كمية الموارد الطبيعية اللازمة طوال دورة حياة المنتج، وصولاً إلى مستوى منسجم يحمي الأرض بشكل مستدام". (Eco-efficiency، 2010)

ثالثاً: متطلبات نظام الرقابة الداخلية على الأداء البيئي:

يتطلب النظام السليم للرقابة الداخلية البيئية توافر العناصر التالية (البكوع، 2010):

1- قوانين ومعايير بيئية:

تهدف القوانين والمعايير البيئية إلى تحسين نوعية الحياة وظروفها للمواطنين وحماية البيئة وعناصرها المختلفة، وذلك بالإبقاء على التوازن الطبيعي وتحقيق التنمية الاقتصادية

والاجتماعية وتحقيق مفهوم الإدارة السليمة لعناصر البيئة، بحيث يتم تجنب ووقف النشاطات المضرة بالبيئة والاستغناء عن المواد التي تنتج عنها أخطار بيئية.

2- نظام إدارة بيئية :

تعرف الإدارة البيئية بأنها جزء من الإدارة الكلية للوحدة والتي تشمل الهيكل التنظيمي وتخطيط الفعاليات والمسؤوليات والممارسات وأساليب العمل والعمليات والموارد لغرض تطوير وتنفيذ وإنجاز ومراجعة تنفيذ السياسة البيئية.

3- أشخاص يقومون بعملية الرقابة البيئية :

حتى يكون قسم الرقابة الداخلية فاعلاً في الرقابة على تكاليف التلوث البيئي يجب أن يضم مجموعة من الاختصاصات بالإضافة إلى اختصاص المحاسبة، مثل تخصص الاقتصاد وخبراء في الصناعة ومحللين ماليين وأخصائيين البيئة في العلاقات العامة.

4- المحاسبة البيئية :

لم تعد المعلومات المحاسبية قاصرة على تحديد تكاليف المنتج أو الخدمة ونتيجة النشاط، بل امتدت لتغطي أثر ممارسة الشركة لأنشطتها على البيئة، حيث تعرف المحاسبة البيئية بأنها منهج للقياس والتقرير عن معلومات الشركة ذات التأثير البيئي للوفاء باحتياجات الأطراف المختلفة في المجتمع سواء كانوا داخل الشركات أو من خارجها وبشكل يمكن من الرقابة وتقييم الأداء البيئي للوحدة.

الدراسة الميدانية:

أولاً- أداة جمع البيانات:

لقد تم تصميم الاستبانة بشكل مبدئي من خلال ما تم استخلاصه من الجانب النظري لهذه الدراسة، وقد روعي في إعداد الاستبانة وضوح الفقرات وسهولة الإجابة عليها، حيث طلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يراها مناسبة.

جدول رقم (1) عدد الاستثمارات الموزعة والمسترجعة ونسبة الاستثمارات القابلة للتحليل:

عدد الاستثمارات الموزعة	عدد الاستثمارات المسترجعة	نسبة المسترجع %
50	35	70

من الجدول رقم (1) نلاحظ أن نسبة عدد الاستثمارات القابلة للتحليل 70 % من عدد الاستثمارات الموزعة.

ثانياً: - ترميز البيانات: بعد تجميع استمارات الاستبانة استخدم الباحثان الطريقة الرقمية في ترميز البيانات حيث تم ترميز الإجابات كما بالجدول التالي رقم (2).

جدول رقم (2) توزيع الدرجات على الإجابات المتعلقة بالمقياس الخماسي

الإجابة	غير موافق بشدة	غير موافق	موافق نسبياً	موافق	موافق بشدة
الدرجة	1	2	3	4	5

ثالثاً: - اختبار الثبات والصدق: Reliability and Validate

جدول رقم (3) نتائج اختبار كرونباخ ألفا:

م	المجموعة	عدد العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
1	دور للرقابة الداخلية في حماية البيئة يؤدي لتقديم منتجات نظيفة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية من خلال تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي.	11	0.610	0.781
2	مدى إدراك المراقبين الداخليين إجراءات متطلبات تقييم الأداء البيئي وأهمية تطبيقها داخل الشركات.	8	0.615	0.784
3	الصعوبات التي تحول دون القيام بتطبيق إجراءات تقييم الأداء البيئي.	10	0.608	0.780
4	جميع العبارات	29	0.657	0.810

من خلال الجدول رقم (3) نلاحظ أن قيم معامل كرونباخ ألفا (α) (معامل الثبات ومعامل الصدق) لكل مجموعة لكل مجموعة من عبارات الاستبانة تتراوح بين (0.608 إلى 0.657) وهي قيم كبيرة أكبر من 0.60 وهذا يدل على توفر درجة عالية من الثبات الداخلي في الإجابات وكذلك فإن معاملات الصدق تتراوح بين (0.780 إلى 0.810) وهي كبيرة قريبة من الواحد الصحيح فهذا يدل على توفر درجة عالية من الصدق مما يمكننا من الاعتماد على هذه الإجابات في تحقيق أهداف الدراسة وتحليل نتائجها.

رابعاً - خصائص مفردات عينة الدراسة :

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي: جدول رقم (4) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

المؤهل العلمي	العدد	النسبة %
دبلوم	9	25.7
بكالوريوس	13	37.1
ماجستير	10	28.6
دكتوراه	3	8.6
المجموع	35	100.0

من خلال الجدول (4) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (37.1%)، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (28.6%)، ثم ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم ويمثلون نسبة (25.7%)، وبصورة عامة نلاحظ هناك ارتفاع في مستوى التأهيل العلمي لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي نحصل عليها التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي: جدول رقم (5) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب التخصص العلمي:

التخصص العلمي	العدد	النسبة %
محاسبة	14	40.0
علوم مالية ومصرفية	15	42.9
تخصص آخر	6	17.1
المجموع	35	100.0

من خلال الجدول رقم (5) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة تخصصهم العلمي علوم مالية ومصرفية ويمثلون نسبة (42.9%)، ثم يليه ممن تخصصهم العلمي محاسبة ويمثلون نسبة (40.0%) والباقي تخصصات أخرى ويمثلون نسبة (17.1%)، و الملاحظ أن هناك تنوع في تخصصات مفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي نحصل عليها التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة: جدول رقم (6) التوزيع التكراري والنسبي المئوي لمفردات عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة:

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	2	5.7
من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	8	22.9
من 10 سنوات فأكثر	25	71.4
المجموع	35	100.0

من خلال الجدول رقم (6) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم من 10 سنوات فأكثر ويمثلون نسبة (71.4%)، يليه ممن سنوات خبرتهم من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات ويمثلون نسبة (22.9%) والباقي ممن سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ويمثلون نسبة (5.7%)، و نلاحظ ارتفاع في مدة الخبرة لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

خامسا- اختبار فرضيات الدراسة :

1- دور الرقابة الداخلية في حماية البيئة يؤدي لتقديم منتجات نظيفة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية من خلال تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي، واختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بدور للرقابة الداخلية في حماية البيئة يؤدي لتقديم منتجات نظيفة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية من خلال تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (7)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (7) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بدور الرقابة الداخلية في حماية البيئة يؤدي لتقديم منتجات نظيفة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية من خلال تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي:

م	العبرة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	تعتمد الشركات على معايير بيئية محلية أو عالمية للالتزام بالأداء البيئي.	1.86	.550	- 5.260	.000
2	لدى كل شركة شعبة خاصة أو قسم خاص يهتم بأمور حماية البيئة من التلوث .	1.91	.562	- 5.202	.000
3	يوجد خطط معينة تعدها الشركات تعنى بحماية البيئة من التلوث.	2.71	.987	- 1.667	.096
4	تقوم الرقابة الداخلية بمتابعة تنفيذ الخطط و الأسس الخاصة المتعلقة بالمحاسبة البيئية	3.80	.584	- 4.802	.000
5	تعمل الرقابة الداخلية على تقييم تطبيق الخطط و المبادئ الصحيحة للمحاسبة البيئية مما يؤدي للتقويم الصحيح لتقييم الأداء البيئي	3.74	.611	- 4.596	.000
6	هناك إجراءات معينة ومتسلسلة تطبقها الشركات بشأن تطبيق السياسات البيئية.	3.29	.789	- 2.041	.041
7	هناك تقارير خاصة تظهر مقادير التلوث البيئي الناتج عن كل شركة.	2.40	.847	- 3.452	.001
8	يتم إخطار الإدارة العامة دوريا بكل الأخطاء المتعلقة بتطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي	2.09	.658	- 4.795	.000
9	تعمل الرقابة الداخلية على متابعة كل ما هو جديد في مجال الأداء البيئي و ذلك بإشراكهم في الندوات والدورات المتعلقة بتقييم الأداء البيئي	2.11	.530	- 5.096	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
10	تقوم الشركات بفحص دوري للخطط البيئية؛ لاختبار مدى كفاءة البرامج والأنشطة البيئية وفعاليتها .	2.14	.550	- 5.000	.000
11	تكون التقارير المنشورة أكثر جودة و كفاءة فيما يتعلق بتطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي و ذلك بعد التأكد من تنفيذها من قبل الرقابة الداخلية	3.66	.684	- 4.131	.000

من خلال الجدول رقم (7) نلاحظ أن:

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية، 4، 5، 6، 11، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة، حيث أن متوسطات إجابات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب- الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05)، لعبارة يوجد خطط معينة تعدها الشركات تعنى بحماية البيئة من التلوث، لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة وهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارة متوسطة.

ج- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية، 1، 2، 7، 8، 9، 10، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة، وحيث أن متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على انخفاض درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية المتعلقة بدور للرقابة الداخلية في حماية البيئة يؤدي لتقديم منتجات نظيفة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية من خلال تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه

الفرضية استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (8)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور للرقابة الداخلية في حماية البيئة يؤدي لتقديم منتجات نظيفة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية من خلال تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بدور للرقابة الداخلية في حماية البيئة يؤدي لتقديم منتجات نظيفة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية من خلال تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (8) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة:

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	الاختبار إحصائي	درجات الحرية	الدالة المحسوبة
هناك دور للرقابة الداخلية في حماية البيئة يؤدي لتقديم منتجات نظيفة بدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية من خلال تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي	2.701 3	.2811 3	- 6.286	34	.000

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (6.286 -) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.7013) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في دور للرقابة الداخلية في حماية البيئة مما يؤثر على تحقيق أداء أكثر كفاءة وفاعلية.

2- مستوى إدراك المراقبين الداخليين لإجراءات متطلبات تقييم الأداء البيئي وأهمية تطبيقها داخل الشركات،

لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بمستوى إدراك المراقبين الداخليين إجراءات متطلبات تقييم الأداء البيئي وأهمية تطبيقها داخل الشركات النفطية

النفطية، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (9)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي: الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (9) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بمستوى إدراك المراقبين الداخليين لإجراءات متطلبات تقييم الأداء البيئي وأهمية تطبيقها داخل الشركات النفطية

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	تتوفر لدى الشركات النفطية خبرات ومهارات تستطيع التعامل مع قضايا التأثيرات البيئي.	1.94	.416	- 5.476	.000
2	يدرك العاملون بمجال المراجعة الداخلية والرقابة الداخلية مفهوم الأداء البيئي و أبعاده و مفهوم المحاسبة البيئية	2.29	.667	- 4.345	.000
3	تقوم الشركات النفطية بتطوير الكادر الفني من خلال إقامة دورات تدريبية لتزويد فاعليتهم في التعامل مع قضايا التلوث البيئي.	2.00	.343	- 5.596	.000
4	يتم التأكد من صحة البيانات والمعلومات الواردة في التقارير الخاصة بالشركات النفطية والمتعلقة بحماية البيئة.	2.23	.547	- 4.849	.000
5	يسهم قسم المراجعة الداخلية بدور فاعل في عملية متابعة تنفيذ الأمور البيئية داخل الشركات النفطية.	3.46	.817	- 2.921	.003

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
6	تؤخذ ملاحظات قسم المراجعة الداخلية و الرقابة الداخلية عن الأمور البيئية بنظر الاعتبار من قبل مراكز المسؤولية بالشركات النفطية.	2.83	.747	- 1.342	.180
7	لدى الشركات النفطية نظام إداري ومحاسبي محدد ومكتوب يعد مرجعاً للموظفين ويساعد على تنفيذ العمل بشكل ثابت من دون فتح مجال للاجتهاد فيما يخص الأمور البيئية .	2.14	.692	- 4.616	.000
8	يتم تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي بالشكل المطلوب ووفقاً للخطط الموضوعة.	2.40	.736	- 3.766	.000

من خلال الجدول رقم (9) نلاحظ أن:

أ- الدلالة المحسوبة أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لعبارة تؤخذ ملاحظات قسم المراجعة الداخلية و الرقابة الداخلية عن الأمور البيئية بنظر الاعتبار من قبل مراكز المسؤولية بالشركات النفطية، لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية لهذه العبارة وهذا يدل على أن درجة الموافقة على هذه العبارة متوسطة.

ب- الدلالات المحسوبة أقل من مستوى المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية، 1، 2، 3، 4، 5، 7، 8، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة، وحيث أن متوسطات إجابات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، فيدل على انخفاض درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية المتعلقة بمستوى إدراك المراقبين الداخليين إجراءات متطلبات تقييم الأداء البيئي وأهمية تطبيقها داخل الشركات النفطية تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية استخدام اختبار (Z) حول متوسط

المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (10)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :

الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة للعبارات المتعلقة بمستوى إدراك المراقبين الداخليين إجراءات متطلبات تقييم الأداء البيئي وأهمية تطبيقها داخل الشركات النفطية لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (10) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بمستوى إدراك المراقبين الداخليين إجراءات متطلبات تقييم الأداء البيئي وأهمية تطبيقها داخل الشركات النفطية.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدالة المحسوبة
مستوى إدراك المراقبين الداخليين لإجراءات متطلبات تقييم الأداء البيئي وأهمية تطبيقها داخل الشركات النفطية	2.410 7	.3055 4	- 11.41 0	34	.000

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-11.410) بدلالة محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة، وحيث أن المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة (2.4107) وهو يقل عن متوسط المقياس (3)، وهذا يشير إلى وجود انخفاض في مستوى إدراك المراقبين الداخليين إجراءات متطلبات تقييم الأداء البيئي وأهمية تطبيقها داخل الشركات النفطية.

3- الصعوبات التي تحول دون القيام بتطبيق إجراءات تقييم الأداء البيئي: لاختبار معنوية درجة الموافقة على كل عبارة من العبارات المتعلقة بالصعوبات التي تحول دون القيام بتطبيق إجراءات تقييم الأداء البيئي، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما في الجدول رقم (11)، حيث كانت الفرضية الصفرية

والبديلة لها لكل عبارة على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة الموافقة على العبارة لا يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

مقابل الفرضية البديلة: متوسط درجة الموافقة على العبارة يختلف معنويا عن متوسط المقياس (3).

جدول رقم (11) نتائج اختبار ولكوكسون حول متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على العبارات المتعلقة بالصعوبات التي تحول دون القيام بتطبيق إجراءات تقييم الأداء البيئي.

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
1	هناك إجراءات رقابية لاقتراح الخطوات التصحيحية من قبل الشركات النفطية عند ملاحظة مخالفات بيئية للقوانين والأنظمة والتعليمات الرسمية .	2.00	.243	- 5.754	.000
2	تعتبر المعلومات البيئية ركيزة أساسية تستند عليها الشركات النفطية عند اتخاذ القرارات.	2.06	.416	- 5.425	.000
3	لا تتحمل الشركات النفطية أية غرامات أو دعاوى قضائية بسبب التأثيرات البيئية .	3.74	.561	- 4.747	.000
4	لا تتوفر الدورات المختصة والمعنية بكيفية تطبيق متطلبات الأداء البيئي	3.77	.690	- 4.439	.000
5	لا توجد قوانين صارمة وراعية في حال عدم تطبيق محاسبة الأداء البيئي سواء من الدولة أو من الشركات نفسها	3.74	.611	- 4.596	.000
6	لا يتم تخصيص مبالغ مالية من ميزانية الشركات النفطية لتطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي	3.74	.611	- 4.596	.000

م	العبارة	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
7	لدى الشركات النفطية إجراءات معينة للتعامل مع النفايات الخطرة والتي تسبب تلوث البيئة، وكيفية التخلص منها، طبقاً للمتطلبات القانونية.	2.49	.887	- 3.000	.003
8	هناك آلية معينة تستخدمها الشركات النفطية لتحديد المصاريف التي تخص حماية البيئة.	2.09	.562	- 5.054	.000
9	هنالك إجراءات معينة تستخدمها الشركات النفطية بخصوص تقدير الاحتياطات والالتزامات البيئية المحتملة.	2.26	.701	- 4.333	.000
10	قلة أو عدم توفر الكفاءات والخبرات المهنية في التعامل مع تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي	4.11	.404	- 5.514	.000

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن:

أ- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تزيد عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية، 3، 4، 5، 6، 10، لذا نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة، وحيث أن متوسطات إجابات عينة الدراسة على هذه العبارات تزيد عن متوسط المقياس (3)، فهذا يدل على ارتفاع درجات الموافقة على هذه العبارات.

ب- الدلالات المحسوبة أقل من مستوي المعنوية (0.05) ومتوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة تقل عن متوسط المقياس (3) للعبارات التالية، 1، 2، 7، 8، 9، لذلك نرفض الفرضيات الصفرية لهذه العبارات ونقبل الفرضيات البديلة، وحيث أن متوسطات إجابات عينة الدراسة على هذه العبارات تقل عن متوسط المقياس (3)، فيدل على انخفاض درجات الموافقة على هذه العبارات.

ولاختبار الفرضية المتعلقة بالصعوبات التي تحول دون القيام بتطبيق إجراءات تقييم الأداء البيئي، تم إيجاد متوسطات إجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بهذه الفرضية استخدام اختبار (Z) حول متوسط المقياس (3) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12)، حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي :
الفرضية الصفرية: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالصعوبات التي تحول دون القيام بتطبيق إجراءات تقييم الأداء البيئي، لا يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الفرضية البديلة: المتوسط العام لدرجة الموافقة على العبارات المتعلقة بالصعوبات التي تحول دون القيام بتطبيق إجراءات تقييم الأداء البيئي، يختلف معنويًا عن متوسط المقياس (3).

الجدول رقم (12) نتائج اختبار (Z) حول المتوسط العام لإجابات مفردات عينة الدراسة على جميع العبارات المتعلقة بالصعوبات التي تحول دون القيام بتطبيق إجراءات تقييم الأداء البيئي.

البيان	المتوسط العام	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدالة المحسوبة
بالصعوبات التي تحول دون القيام بتطبيق إجراءات تقييم الأداء البيئي.	3.000 0	.1732 1	.000	1.000

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (0.000) بدلالة محسوبة (1.000) وهي أكبر من مستوى المعنوية (0.05) لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى وجود بعض الصعوبات التي تحول دون القيام بتطبيق إجراءات تقييم الأداء البيئي.

سادسا :- نتائج الدراسة الميدانية :

توصلت الدراسة إلى مجموعة من استنتاجات ومن أهمها:

- أ- وجود انخفاض في دور الرقابة الداخلية في تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي مما يؤدي لانخفاض كفاءة وفاعلية الأداء حيث أن:-
- لا تعتمد الشركات النفطية على معايير بيئية محلية أو عالمية للالتزام بالأداء البيئي.
- ليس هنالك تقارير خاصة تظهر مقادير التلوث البيئي الناتج عن كل شركة.

- لا يتم إخطار الإدارة العامة دورياً بكل الأخطاء المتعلقة بتطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي.
- لا يواكب نظام الرقابة الداخلية كل ما هو جديد في مجال الأداء البيئي و ذلك لعدم إشراك القائمين عليه في الندوات والدورات المتعلقة بتقييم الأداء البيئي.
- ب- يوجد انخفاض في مستوى إدراك المراقبين الداخليين لإجراءات متطلبات تقييم الأداء البيئي وأهمية تطبيقها داخل الشركات النفطية الليبية حيث أن:-
- لا تتوفر لدى الشركات النفطية خبرات ومهارات تستطيع التعامل مع قضايا التأثيرات البيئي.
- لا يدرك العاملون بمجال المراجعة والرقابة الداخلية مفهوم الأداء البيئي و أبعاده ومفهوم المحاسبة البيئية.
- لا تقوم الشركات النفطية بتطوير الكادر الفني من خلال إقامة دورات تدريبية لتزويد من فاعليتهم في التعامل مع قضايا التلوث البيئي.
- لا يتم التأكد من صحة المعلومات الواردة في التقارير الخاصة بالشركات النفطية والمتعلقة بحماية البيئة.
- لا يسهم قسم المراجعة الداخلية بدور فاعل في عملية متابعة تنفيذ الأمور البيئية داخل الشركات النفطية.
- ليس لدى الشركات النفطية نظام إداري ومحاسبي محدد ومكتوب يعد مرجعاً للموظفين ويساعد على تنفيذ العمل بشكل ثابت من دون فتح مجال للاجتهاد فيما يخص الأمور البيئية .
- لا يتم تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي بالشكل المطلوب ووفقاً للخطط الموضوعة.
- ج- توجد بعض الصعوبات التي تحول دون القيام بتطبيق إجراءات تقييم الأداء البيئي. وتتمثل هذه الصعوبات في الآتي:-
- لا تتحمل الشركات النفطية أية غرامات أو دعاوى قضائية بسبب التأثيرات البيئية.
- لا تتوفر الدورات المختصة والمعنية بكيفية تطبيق متطلبات الأداء البيئي.
- لا توجد قوانين رادعة سواء من الدولة أو من الشركات نفسها في حال عدم تطبيق محاسبة الأداء البيئي.

- لا يتم تخصيص مبالغ مالية من ميزانية الشركات النفطية لتطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي.
- قلة أو عدم توفر الكفاءات و الخبرات المهنية في التعامل مع تطبيق متطلبات تقييم الأداء البيئي.

سابعاً: توصيات الدراسة:

- 1- العمل على انشاء مراكز رقابية مختصة تعنى بالأداء البيئي وتكون مستقلة تقوم بمراقبة التأثيرات البيئية للشركات النفطية، وتعتمد على معايير بيئية محلية أو عالمية لتقييم مدى الالتزام بالأداء البيئي.
- 2- انشاء شعبة خاصة أو قسم خاص يهتم بأمور حماية البيئة من التلوث داخل الشركات النفطية ويعمل على فحص دوري للخطط البيئية؛ لاختبار مدى كفاءة البرامج والأنشطة البيئية وفعاليتها واعداد تقارير دورية عنها.
- 3- تطوير المفاهيم والخبرات البيئية لدى العاملين من خلال إقامة الدورات التدريبية والندوات العلمية والتشجيع على حضور الملتقيات التي تعنى بالقضايا والتأثيرات البيئية.
- 4- زيادة دور الرقابة الداخلية في تقييم الاداء البيئي داخل الشركات النفطية من خلال متابعة مدى تطبيق متطلبات الأداء البيئي بالشكل المطلوب ووفقا للخطط الموضوعة.
- 5- اصدار قوانين صارمة وراذعة في حال عدم تطبيق محاسبة الأداء البيئي سواء من الدولة أو من الشركات نفسها، وتحمل الشركات غرامات وعقوبات في حالة ارتكابهم لاية مخالفات لها تأثيرات بيئية.

المراجع:

- [1] الاتحاد الدولي للمحاسبين، المعايير الدولية للمراجعة، مجمع المحاسبين القانونيين، عمان، الاردن، 1998.
- [2] البكوع، فيحاء عبد الخالق، بلال أمجد محمد الصائغ، دراسة بعنوان نموذج مقترح لتطوير نظام الرقابة الداخلية على تكاليف التلوث البيئي"، مجلة تنمية الرافين العدد 97 مجلد 32، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق، 2010.

- [3] الشحادة، عبدالرزاق قاسم، القياس المحاسبي لتكاليف الأداء البيئي للشركة السورية العامة للأسمدة وتأثيره في قدرتها التنافسية في مجال الجودة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، سوريا.
- [4] العربي، عبد الفتاح عثمان، المقريف، امحمد محمد، دور المراجعة الداخلية في تقييم الأداء البيئي كمطلب لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، جامعة اجدابيا، ليبيا، 2017.
- [5] النعاس، نرمين خليفة، ديوان المحاسبة الليبي والرقابة على البيئة بين النص والواقع، مجلة النجم الساطع للبحث العلمي، المجلد 1، العدد 1، المعهد العالي للمهن الهندسية الماجوري، بنغازي، ليبيا، 2020.
- [6] خالد غازي عبود الأفندي، أرسلان إبراهيم عبد الكريم، دراسة بعنوان "تفعيل دور أجهزة الرقابة الداخلية في تقييم الأداء البيئي" مجلة تنمية الرافدين، كلية التجارة والاقتصاد، المجلد 33، العدد 104، الموصل، العراق، 2011.
- [7] حنون، وسام صادق، دراسة بعنوان نظام الرقابة الداخلية ودوره في تعزيز تقنية الانتاج النظيف وانعكاساته على البيئة، أطروحة دكتوراة غير منشورة، المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية، جامعة بغداد، 2016.
- [8] عاشوش، عائدة، القصير، مريم، دور الرقابة الداخلية في تحسين جودة المعلومات المحاسبية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011.
- [9] عرب، الياسمين، تأثير شهادة البيئة ISO 14031 على الأداء البيئي في الشركات الجزائرية، جامعة مولود معمري بتيزي وزو، الجزائر، 2012.
- [10] علي، صلاح عبدالحفيظ، دور ومسؤولية مراجع الحسابات في مراجعة الأداء البيئي للشركات، مجلة البحوث التجريبية، المجلد 2، العدد 1، كلية ادارة الأعمال، جامعة البحرين، البحرين، 2014.
- [11] مراد، غمام، فوزي، دحمون، أهمية المراجعة البيئية في تطوير الأداء البيئي في الشركات، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البويرة، الجزائر، 2015.
- [12] محمود مهدي البياتي، تحليل البيانات الإحصائية باستخدام البرنامج الإحصائي

SPSS[®] - الطبعة الأولى - دار الحامد - عمان - (2005)

المواقع الالكترونية:

[13]) <http://almadar.be/archives/53612>(

المراجع الاجنبية:

[14] Eco-efficiency, **World Business Council for sustainable development**, on the website www.WBCSD.org.